مركز تكامل للدراسات والأبحاث

دراسات محكمة

الدين والنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية

فوزي أشن

دكتور في القانون العام والعلوم السياسية

02 فبراير 2025

ALL RIGHTS RESERVED

جميع الحقوق محفوظة

ملخص

لقد أصبح فهم السياسات العالمية، في ظل تحولات العلاقات الدولية المعاصرة، يحتاج إلى مقاربة متعددة الأبعاد، تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات والتطورات التي تعرفها الحياة الدولية في القرن الواحد والعشرين، وتعتبر النظرية الليبرالية الدولية، بمختلف تياراتها، وباعتبارها حقلا معرفيا يولي العوامل الأخلاقية والثقافية أهمية في تفسير وفهم التفاعلات الدولية والسياسات الخارجية للدول، إطارا نظريا ملائما لإدراج العامل الديني في فهم وتفسير العلاقات الدولية، ولا سيما الليبرالية الكلاسيكية الجديدة التي جعلت من السياسة الخارجية انعكاسا للتصورات العامة للمواطنين خصوصا وأن المجتمعات الغربية المعاصرة بدأت تعرف تصالحا كبيرا مع المكونات الدينية. فرغم أن التأكيد على الترابط بين العامل الديني والنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية ليس سهلا بشكل جلي وقاطع، لكن على الأقل يمكن القول إنه ضمني وارد في الأسس والمنطلقات النظرية التي ترتكز عليها الرؤية الليبرالية.

Abstract

In light of the changes in contemporary international relations, understanding global policies requires a multidimensional approach that considers all variables and developments that occurred in international scenes in the twenty-first century. Liberal theory recognizes the importance of moral and cultural factors in interpreting and understanding the international interactions and foreign policies. This theoretical framework is suitable for incorporating the religious factor into the understanding of international relations, particularly in Neoclassical Liberalism, which views foreign policy as a reflection of the public perceptions of citizens, especially since contemporary Western societies have begun to reconcile significantly with religious components. Although it is not easy to clearly and conclusively confirm the connection between the religious factor and the liberal theory in international relations, it can be said that it is implicit and included in the theoretical foundations on which the liberal vision is based.

الكلمات المفتاحية: الدين –الليبرالية الدولية –الليبرالية الكلاسيكية الجديدة– السلام العالمي-المجتمع العالمي.

Key words:

Religion, Liberalism, Neoclassical Liberalism, international peace, Global society.

مقدمة

لقد أصبح فهم السياسات العالمية، في ظل تحولات العلاقات الدولية المعاصرة، يحتاج إلى مقاربة متعددة الأبعاد، تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات والتطورات التي تعرفها الحياة الدولية في القرن الواحد والعشرين. لذلك لم يعد مقبولا الاقتصار على اعتماد مفاهيم منهجية تقليدية لبعض النظريات الكبرى التي لازالت تصر على "علمية" قوالبها المنهجية، فالظاهرة السياسية الدولية تتميز بدرجة كبيرة من التعقيد والتداخل وتعدد الأبعاد، لذلك لا يمكن للباحث في حقل العلاقات الدولية، باعتباره مجالا معرفيا عرف تعددا كبيرا في النظريات والمقتربات التي تختلف في فرضياتها وفي بنيتها المفاهيمية، استبعاد عوامل معينة وإبراز عوامل أخرى بدعوى الواقعية أو العلمية أو غير ذلك من المبررات. وذلك تجنبا للسقوط في شباك النظريات ذات البعد الواحد أو اعتماد مفاهيم تحليلية ومفسرة بشكل صارم ودغمائي. لذلك قد يستغرب أو يستوحش بعض الباحثين العرب في العلاقات الدولية حتى إمكانية طرح سؤال العلاقة بين الدين ونظريات العلاقات الدولية، لا سيما وأن الواقعيين لايزالون يهيمنون على حقل العلاقات الدولية وعلى أدبياتها. فكما هو الأمر في الواقعية الكلاسيكية التي جعلت من "الصراع من أجل القوة" العامل المفسر للسياسات الدولية[1]، لا نكاد نجد مكانا للعامل الديني في تفسير وفهم سلوك الدول الخارجي من منظور الواقعية الجديدة، فهذا السلوك محكوم حصرا بطبيعة النسق الدولي الفوضوي[2]، فكينيث والتز لم يهتم بالدين رغم أن هذا الأخير، كان سببا رئيسيا في بعض الأحداث الدولية الكبرى في نهاية عقد السبعينيات، كالحرب الأفغانية ضد السوفيات، والثورة الإيرانية (باعتبار العامل الديني هو محركها الأساسي) التي كان لها تداعياتها بشكل كبير على السياسات والعلاقات الدولية. لذلك فغياب العامل الديني داخل الواقعية الجديدة، التي عرفت نشأتها في سياق كان ينذر بضرورة أخذ هذا العامل بعين الاعتبار، كان نابعا من الصرامة المنهجية التي

[1] Dario Battistella et Jérémie Cornut et Elie Baranets, *Théories des relations Internationales* (Paris : presses de sciences Po, 6 ème édition, 2019), p.126.

[2] Kenneth N. Waltz, ***theory of international politics*** (California: Addison- Wesley publishing company, 1979), p.36.

تقوم عليها هذه النظرية، حيث اعتمدت سببا أحاديا للتفسير (البنية الدولية الفوضوية) ورفضت أي عوامل أخرى كيفما كانت، سواء اقتصادية أو ثقافية أو مجتمعية أو دينية.

فإذا كان عدم استحضار الدين، أكاديميا، في حقل العلاقات الدولية وفي الأسس النظرية التي ترتكز عليها مدارسها بشكل عام، على الأقل قبل تسعينيات القرن الماضي، فإننا نعتقد أن الدين حاضر بقوة في الأسس التي ترتكز عليها النظرية الليبرالية، فهناك مساحات مشتركة بين التصور الديني والمرجعية الفلسفية لليبرالية، رغم ارتباط هذه الأخيرة بالنزعة العلمانية، التي مارست سلطويتها وهيمنتها على العلوم الاجتماعية بشكل عام وعلى الليبرالية بشكل خاص في القرن التاسع عشر. فهذه النزعة العلمانية التي كانت سببا من أسباب إبعاد العامل الديني عن النظرية الليبرالية، عرفت مراجعات جذرية، وخضعت لسلسلة من الانتقادات في العقود الأخيرة للقرن العشرين. حيث بدأ الغرب يتحدث عن "نهاية علمنة العالم" وعن "المجتمعات ما بعد العلمانية" حسب مفهوم بيتر بيرغر[3] ويورغن هابرماس[4] وآخرين. فلقد جادل هابرماس، في هذا السياق، حول ضرورة قبول الجماعات الدينية داخل المجال السياسي العام باعتبارها مكونا مجتمعيا له الحق في المشاركة والمساهمة في بناء المجتمع الغربي الديموقراطي والتعددي، شريطة قبولها بالمؤسسات والمبادئ الليبرالية وبآليات الديموقراطية في التداول والتدافع السلميين حول السلطة، فتزايد حضور القوة الدينية في المجال العام أصبح أحد حقائق المجتمعات المابعد علمانية التي يجب أن يتقبلها العلمانيون[5] وأن يتسامحوا مع وجودها ومشاركتها. ولذلك قام هابرماس بانتقاد الموقف العلماني المعارض لتواجد المكونات الدينية في الفضاء العام، معتبرا هذا الموقف شكلا من أشكال الاستبداد وحرمان

[3] Linda Woodhead, Paul Fletcher, Hiroko Kawanami, David Smith, *Religions in the Modern World*, 1st Edition (London: Routledge, 2002), P 336.

[4] Jürgen Habermas, « Religion in the public Sphere » European journal of PHilosophy 14 March (2006), p 45.

[5] Matt Sheedy, « Religion in the Public Sphere: The Limits of Habermas's Proposal and the Discourseof "World Religions» , p 4, Accessed 19/01/2025 , <https://citeseerx.ist.psu.edu/document?repid=rep1&type=pdf&doi=c5e0669fe3b2a8e654b298fdd7e99ec4910c4345>

المجتمعات الليبرالية الغربية من الاستفادة من المكونات الدينية الوطنية، التي بإمكانها تقديم خدماتها ومعارفها العقلية الناجعة[6].

فما هو، إذن، موقع الدين في النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية؟ تساؤل راهن أصبح يطرح نفسه اليوم بإلحاح على الساحة الأكاديمية سنحاول، فيما يلي، الإجابة عليه، لكن قبل ذلك يجب أن نرصد سياق نشأة هذه النظرية في العلاقات الدولية وتطورها، ثم نستعرض أسسها النظرية ومنطلقاتها الأساسية في هذا الحقل المعرفي. فقراءة الأسس النظرية التي تقوم عليها الليبرالية قراءة موجهة، لتفي بغرض دراستنا حول حضور الدين ودوره في تشكيل وتكوين رؤية الليبراليين للعلاقات الدولية، هو هدفنا هنا. وسنلاحظ فيما يلي تأثر وتماهي الأسس التي تقوم عليها هذه النظرية مع المرتكزات التي تقوم عليها الأديان من حيث نظرتها للطبيعة الإنسانية ورؤيتها للعلاقات بين الأمم والشعوب ونزعتها نحو فكرة الكسموبوليتية، التي دعا إليها إيمانويل كانط على سبيل المثال[7]، فسوف نلاحظ ذلك، ولو بشكل ضمني، في أطروحته (التي تشكل أرضية نظرية صلبة لليبرالية) حيث يتبين بشكل كبير ارتباط هذه الأطروحة بالمسيحية وبفكرة الأخوة الإنسانية والمدينة العالمية وغير ذلك من المفردات والمفاهيم. كما سنجد في تصورات أندرو مورافسيك ANDREW MORAVCSIK[8] (باعتباره أحد الليبراليين المعاصرين الذين حاولوا التأسيس لاتجاهات جديدة من داخل النظرية الليبرالية) حول تفسير السياسات الخارجية والسلوك الدولي للفاعلين الدوليين مدخلا لتأصيل إمكانية استحضار العامل الديني في فهم العلاقات الدولية، من منظور الليبرالية، حيث تتضح تلك العلاقة من خلال التأثير الذي قد يمارسه الأفراد والمجموعات الدينية، حسب مورافسيك، في تحديد طبيعة سلوك الدولة على المستوى الخارجي.

---

[6] Jürgen Habermas, between Naturalism and religion : philosophical Essays (New York : polity press, 2008), p.139.

[7] إيمانويل كانط، *مشروع السلام الدائم*، ترجمة د.عثمان أمين. الطبعة الأولى (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1952)، ص 19.

[8] Andrew MORAVCSIK, «Taking Préférences Scriously: Liberalism and International Relations Theory» International Organization, Vol. 5.1, No 4, (1997).

أولا: العامل الديني في نشأة وتطور النظرية الليبرالية

قبل أن نحلل مكانة العامل الديني في أهم الأسس النظرية التي ترتكز عليها الرؤية الليبرالية للعلاقات الدولية، وكذلك في منطلقاتها وفرضياتها المركزية، وجب علينا أن نعرج على سياق نشأة وتطور هذه الرؤية، وتحولها إلى نظرية قائمة بذاتها في مجال العلاقات الدولية، وذلك دائما في علاقة هذه النشأة والتطور بالعامل الديني.

أ- الدين ونشأة النظرية الليبرالية

شكلت الحروب، في تاريخ الإنسانية، منعطفات كبرى أدت إلى إحداث تحولات مفصلية في مسارات التفكير فيما هو دولي، وكذلك الأمر بالنسبة لنشأة المنظور الليبرالي للعلاقات الدولية التي كانت الحرب العالمية الأولى سياقا مباشرا لتبلور توجهاته المعاصرة. فالليبرالية نشأت على أنقاض التفكير الهوبزي القائم على المواجهة الدائمة بين الدول، حيث الحرب والصراع يشكلان الحالة الطبيعية للعلاقات بين الدول، فإرادة الخروج من الحالة الفوضوية للنظام الدولي، وتفادي ويلات الحروب المدمرة سيقود منظري العلاقات الدولية الليبراليين، الذين كانوا يتحركون فكريا داخل نفس المنظور، إلى طرح وتبني أفكار أخلاقية تهدف إلى القطع مع النظام الموجود، وتدعو إلى البحث عن آليات لتحقيق السلام الدولي عبر مأسسة العلاقات بين الدول، والتي يجب أن تقوم على التعاون والتضامن، وعلى الدعوة إلى نشر ثقافة مدنية تقوم على المعايير العقلانية والإنسانية. وذلك من أجل تغيير سياسة الحرب والقوة التي سادت أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى -رغم نمو الترابط الاقتصادي المتصاعد الذي كان من المفروض أن يؤدي إلى إحلال السلام-ودفع العلاقات بين الدول نحو التعاون والتضامن. لقد هيمنت هذه النظرة المعيارية التي وصفها البعض بالمثالية والطوباوية، لطول فترة ما بين الحربيين العالميتين. ولابد هنا من التعريج على مسألة تتعلق بعلاقة هذه التصورات المؤسسة لهذه النظرية مع التصور الديني العام، الذي لا يكاد يتعارض مع هذه المنطلقات النظرية التأسيسية، وذلك باعتبار أن نصوص الأديان السماوية تأسست على الدعوة إلى السلام العالمي وعلى مبدأ الأخوة الإنسانية. وبالتالي يمكن القول إن المنطلقات التأسيسية لهذه النظرية الليبرالية، التي وصفت بالمثالية، تجد الكثير من خلفياتها المعيارية في الدين وتصوره لطبيعة العلاقات بين الأمم والدول.

وفي إطار الحديث عن نشأة الليبرالية، يجب التأكيد على الدور الكبير الذي لعبه الرئيس الأمريكي ولسون وودرو Wilson Woodrow[9] في وضع الأسس النظرية الأولى لهذه النظرية. كما يمكن القول، في هذا السياق أيضا، إن الولايات المتحدة الأمريكية، المنتصر الأكبر في الحرب العالمية الأولى، لعبت دورا رئيسا في الدعوة إلى إنهاء حالة الفوضى الدولية، والتأسيس لقواعد ومنظمات دولية يكون هدفها الأسمى حفظ السلام والأمن الدوليين. لقد تجسد ذلك، بالأساس وبوضوح، في العمل الريادي الذي قام به رئيسها ولسون وودرو الذي كان، في حقيقة الأمر، يمتح من النظرية الكانطية للسلام بامتياز، وكأنه يعيد إنتاج المشروع الكانطي للسلام الدائم[10]. حيث ألقى خطابا في مجلس الشيوخ الأمريكي، سنة 1918، طرح فيه تصوره الذي يقوم على أربعة عشر نقطة، حيث كان من بين أبرز ما تم اقتراحه، ضمن هذه النقط، تأسيس رابطة للأمم (الحلف الدائم بين الأمم الحرة بالتعبير الكانطي) تحترم قانونا دوليا يرتكز على قواعد ومعايير متفق عليها، وتقطع مع قواعد اللعب التقليدية القائمة على القوة وتوازنها. كما دعا، ولسون، في هذا المضمار، إلى القطع مع الدبلوماسية السرية، وإلى التأسيس لدبلوماسية شفافة منفتحة على الرأي العام. بالإضافة إلى المناداة بحق الشعوب في تقرير مصيرها ومواجهة سباق التسلح[11]، وهو الأمر الذي يشغل مساحة كبيرة في اهتمامات العديد من القادة الدينيين والمنظمات المدنية ذات المرجعية الدينية، حيث تتقاطع النظرة الولسونية مع وجهة نظر النشطاء الدينيين الدوليين اللذين باتوا يلعبون اليوم، في إطار العديد من الجمعيات والمنظمات الدولية، دورا كبيرا في صناعة السلام العالمي وفي نشر قيم وثقافة دوليتين ، حيث تم رصد انبعاثا ملحوظا لدور الفاعل الديني في الساحة الدولية عبر مجموعة كبيرة من المنظمات الدينية غير الحكومية كمنظمة "سانت إيجيديو"، و"رابطة العالم الإسلامي"، و"المجلس العالمي للكنائس"، و"المؤتمر العالمي

---

[9] توماس وودرو ويلسون (28 ديسمبر 1856 –3 فبراير 1924) هو سياسي وأكاديمي أميركي، شغل منصب الرئيس الثامن والعشرين للولايات المتحدة من عام 1913 إلى 1921. كان ويلسون من الحزب الديمقراطي وترأس جامعة برينستون.

[10] الذي سوف نتطرق إليه في هذه المقالة، حيث سنجد أن الأسس التي يقوم عليها التصور الكنطي للعلاقات الدولية ترتكز بشكل كبير على نزعته الدينية والإيمانية.

[11] Dario Battistella, Jérémie Cornut et Elie Baranets, *Théories des relations internationales*, 6 ème édition (Paris : presses de sciences Po, 2019), p 172.

للأديان من أجل السلام" و"فيلق السلام الدولي بين الأديان ، وغيرها من المنظمات التي برزت بشكل كبير على الساحة الدولية. حيث يتجسد الدور الأساسي ل "المؤتمر العالمي للأديان من أجل السلام"[12]، على سبيل المثال، حسب الموقع الإلكتروني الرسمي لهذه الهيأة الدولية، في نشر السلام والاهتمام بحل الصراعات والحروب الأهلية، وبتقديم حلول وأعمال ملموسة في قضايا دولية كثيرة كقضية البوسنة، وكوسوفو، وسيراليون، وإندونيسيا وأماكن أخرى[13]. وفي نفس الإطار يسعى "فيلق السلام الدولي بين الأديانInternational Interfaith Peace Corps" " إلى تحقيق التعايش الإنساني العالمي "الرحيم" من خلال حماية قدسية الحياة البشرية وتحقيق كامل إمكانياتها، حيث تنخرط هذه المنظمة الدولية غير الحكومية ذات التوجه الديني، في معركة حفظ السلام والأمن الدوليين، وتساهم ، بشكل كبير وواعد، في العمل الإنساني الدولي من أجل محاربة الفقر، والإغاثة، والاهتمام باللاجئين، ومحاربة الأوبئة، وغيرها من القضايا ذات الاهتمام الدولي، بالإضافة إلى مساهمتها في نقاش فكري حول مجموعة من القضايا ذات الصلة بالمرأة والطفل وحقوق الإنسان[14].

وبالموازاة مع العمل الميداني، على المستوى الدولي، أطلقت الويلسونية -التي تجد أسسها النظرية والفلسفية في الليبرالية الجمهورية الديموقراطية (الكانطية)، والليبرالية التجارية (جيرمي بانثام، ريشارد كوبدن ...)، والليبرالية المؤسساتية (التي تعود إلى القرن الثامن عشر والتاسع عشر) -ديناميكية أخرى على المستوى الأكاديمي. حيث ستلقى أفكار ولسون ترحيبا واهتماما أكاديميين، وسيحدث كرسي السياسات الدولية الخاص بولسون في جامعة

---

[12] يعتبر المؤتمر العالمي للأديان من أجل السلام (World Conference on Religion and Peace) أكبر التجمعات الدولية ذات الطبيعة الدينية. حيث يمثل هذا التجمع العديد من ممثلي الأديان العالمية كالمسيحية، والإسلام، واليهودية، وأيضا الأديان غير الإبراهيمية كالسيخ، والبوذية... وقد تم تأسيس هذا الإتلاف سنة 1970، أثناء مؤتمر كيوتو باليابان، حيث دأب مؤسسو هذا التجمع على تنظيم مؤتمرات سنوية في العديد من الدول. ولقد أصبح اليوم لهذا التجمع مكاتب إقليمية في جل دول العالم، وبات يتمتع بعضوية استشارية داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، واليونيسكو، واليونيسيف.

[13] Site de La branche française de « Conférence Mondiale des Religions pour la paix » visité le 05/05/2022, <http://religionspourlapaix.org/modules.php?op=modload&name=Sections&file=index&req=viewarticle&artid=26&page=1>.

[14] حسب الموقع الالكتروني الرسمي للمنظمة، شوهد بتاريخ 2022/05/05، على الرابط التالي:
<https://jliflc.com/organizations/international-interfaith- peace-corps-iipc >

ويلز الأمريكية في أبيريستويث. وفي هذا السياق، سيتم تأسيس علم العلاقات الدولية كحقل قائم بذاته ومستقل عن العلوم السياسية. وبذلك ظلت الجامعة تدرس أفكار ولسون، باعتبارها أفكارا مؤسسة للنظرية الليبرالية أو الاتجاه المثالي في العلاقات الدولية[15] الذي يتقاطع مع الرؤية الدينية في مساحات مشتركة كبيرة، فالليبراليين ينطلقون في تصورهم للعالم وللعلاقات بين الأمم من رؤية تتماهى إلى حد كبير مع المثالية الدينية، القائمة على فكرة العالمية وضرورة وجود أخلاق كونية مستمدة من المتعالي، لمواجهة شرور النفس وخطاياها بحثا عن "الخلاص"، فمنذ الزواج الذي حصل بين الكنيسة والإمبراطورية الرومانية نزع لاهوتيون ومفكرون مسيحيون إلى طرح فكرة المجتمع العالمي والوحدة الروحية كأساس لنوع من المواطنة العالمية، "فلقد انتشرت هذه الفكرة بقوة حينما أصبحت الإمبراطورية والمسيحية مرادفتين لرؤية مجتمع روحي[16].

لقد استمر بريق مثالية ويلسون طيلة ما بين الحربين العالميتين، وظلت تهيمن أفكارها وتصوراتها في الوسط الأكاديمي والسياسي على السواء، إلى حدود نهاية عقد الثلاثينيات وبداية الحرب العالمية الثانية، حيث ستتعرض هذه النظرية لانتقادات بسبب عدم تحقق العديد من توقعاتها وأهدافها، بالإضافة إلى فشل الحلول التي قدمتها لحفظ السلام الدولي.

---

[15] تجدر الإشارة إلى أن الرئيس ولسون لم يقم، في حقيقة الأمر، سوى بإعادة إنتاج أفكار ليبراليي ما بين الحربين العالميتين وكذلك أفكار ليبراليي القرن الثامن عشر، والذين سنعود إلى أفكارهم باعتبارها تشكل مجموع الأسس النظرية التي تقوم عليها الليبرالية في حقل العلاقات الدولية. وفي هذا الإطار كذلك، تعود فكرة نشر الأنظمة الديموقراطية التي دعا إليها ولسون وعلاقتها بضمان السلم الدولي إلى الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط في كتابه " نحو سلام دائم". كما ترجع الدعوة إلى تعزيز العلاقات التجارية وحرية البحار إلى أفكار الليبرالية التجارية، وخاصة إلى أطروحة مونتسيكيو وجيريمي بانتام وريشارد كوبدن حول علاقة التجارة بالسلام.

[16] دايفد باوتشر، *النظريات السياسية في العلاقات الدولية: من ثيوسيديدس حتى الوقت الحاضر*، ترجمة رائد القانون، مراجعة هيثم الناهي، الطبعة الأولى (لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 231.

ب-الدين وتطور النظرية الليبرالية

كما أسلفنا الذكر، عرفت النظرية الليبرالية نوعا من الأفول والتراجع بعد الحرب العالمية الثانية، لفائدة النظرية الواقعية التي أبانت، كما يدل على ذلك تسميتها، على قدرة أكثر واقعية على تفسير وفهم ما يجري بين الدول من تفاعلات في سياق تلك المرحلة. فبعدما عرفت البشرية حربا طاحنة سنة 1945 لم تنفع معها أفكار ولسون، التي وصفها رينهولد نيبوهر[17] بالطوباوية، حيث عجزت عصبة الأمم ومجموع الاتفاقيات الدولية المبرمة في حفظ السلام على تجنب حرب أكثر فظاعة من سابقتها. وبذلك أصبحت أفكار وتصورات ولسون مجرد أحلام بعيدة المنال، مما سيؤدي إلى فقدان النظرية الليبرالية شيئا من مصداقيتها العلمية والأكاديمية. لكنه رغم ذلك يبدو أن فكرة التعاون الدولي والسعي إلى بناء مؤسسات دولية قدر لا مفر منه، وأنه حقيقية واقعية تفرضها طبيعة النظام الدولي والعلاقات الدولية المعاصرة أو"الواجب الكلي" إذا استعرنا اللغة الكانطية. فبالرغم مما يمكن أن يعتري عمل هذه المؤسسات من اختلالات محتملة، ورغم الانتقادات التي تلقتها النظرية الليبرالية بعد الحرب العالمية الثانية، ستعود أفكار هذه النظرية إلى الساحة الدولية برعاية القوى المنتصرة وبقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بدليل تأسيس منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والدعوة إلى التعاون وإلى الاستفادة من أخطاء تجربة عصبة الأمم، التي لم تكن عادلة ومنصفة وحملت العديد من الاختلالات، وإحداث نظام سياسي واقتصادي مالي – نظام برتن وولدز-لفرض قواعد ومعايير دولية تلتزم بها الدول جميعها .

على العموم، ظلت الرؤية الليبرالية ضعيفة الاستقطاب في الأوساط السياسية والأكاديمية عقودا من الزمن بعد الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة، لكنها ستعرف تطورا بالغ الأهمية في نهاية السبعينيات من القرن الماضي. **وفي هذا الإطار شكلت دراسة مشتركة لكل من روبرت كيوهين Robert O. Keohane وجوزيف ناي**

[17] كارل باول رينهولد نيبوهر (1892–1971) هو مصلح لاهوتي أمريكي، وخبير في علم الأخلاق، ومعلق على السياسة والشؤون العامة، وبروفيسور في معهد يونيون اللاهوتي لثلاثين عامًا. كان نيبوهر أحد المثقفين القادة في أمريكا لعدة عقود من القرن العشرين.

Joseph S. Nye، سنة 1971 بعنوان" العلاقات عبر الوطنية والسياسة العالمية "Transnational Relations and World Politcs"، تطورا مهما أدى إلى ظهور نظرية جديدة من داخل المدرسة الليبرالية، وهي المؤسساتية الليبرالية الجديدة، التي قد تسمح إلى حد كبير بإدراج العامل الديني ضمن عناصرها الأساسية في تفسير السياسات العالمية، حيث قامت هذه الدراسة على نقاط أساسية تتجسد فيما يلي :

- ليست الدولة الفاعل الوحيد في السياسة الدولية. بل يوجد فاعلون دوليون مستقلون غير حكوميين أيضا، أصبح دورهم وحضورهم متزايدا بشكل مطرد في الساحة الدولية. بل أصبحوا قادرين على ممارسة تأثير عابر للحدود، يتجاوز بكثير دور الدولة نفسها في السياسات الدولية، وفي صناعة الأحداث السياسية العالمية، وفي التأثير الكبير الذي يمكن أن يمارسه هؤلاء الفاعلون الجدد بشكل مباشر، وبدون العودة إلى الدولة أو منظماتها الدولية، على توجيه السياسات الخارجية وعلى تفاعلات العلاقات الدولية. **الشيء الذي قد يجعل هذا المنظور الليبرالي يبرز الدور الذي يلعبه الفاعلون الدينيون على المستوى الدولي والذي سيؤدي أيضا إلى جعل دراسة هذه الظاهرة المتنامية أحد الموضوعات المهمة في انشغالات حقل العلاقات الدولية المعاصرة.**

- القطع مع مفهوم التراتبية بين موضوعات العلاقات الدولية، وتلك الهرمية التي شيدها الواقعيون في دراسة العلاقات الدولية. فالأمن ليس دائما الهدف الأسمى للدولة، وليست هناك سياسة عليا وسياسة دنيا. بل إن العلاقات بين الدول تتخذ أشكالا أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية وروحية، لا تقل أهمية عما هو سياسي وأمني[18]. **والأمر نفسه يمكن أن ينطبق، هنا، على دراسة العامل الديني وأخذه بعين الاعتبار في المواضيع التي يجب معالجتها من طرف دراسات حقل العلاقات الدولية. فليست القوة والثقافة والأيديولوجيا فقط، متغيرات يتم بواسطتها فهم ما يجري بالساحة الدولية من تفاعلات، فالدين أيضا، ولو بشكل ضمني، عنصر أساسي في الفهم والتأثير، وفق هذا التصور الجديد الذي جاءت به المؤسساتية الليبرالية.**

[18] Jean-Jacques Roche, *théorie des relations internationales* (Paris : Éditions Montchrestien, 2001), p.113.

- التقليل من أهمية القوة العسكرية في العلاقات الدولية، واعتبار الحرب خيارا غير عقلاني، ولا يحقق أية مكاسب حتى للدول المنتصرة. ولذلك يبقى التعاون الدولي المؤسساتي هو الخيار الحقيقي في ضمان السلام والأمن الدوليين، حيث لا يخفى الدور الكبير الذي قد تلعبه الأديان في تحقيق هذه المساعي.

وفي السياق نفسه سيواصل الباحثان الدوليان، روبرت كيوهين Robert O. Keohane وجوزيف ناي Joseph S. Nyeاللذان أسسا معا مركز الدراسات الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية، دراساتهما المشتركة من خلال إنتاج آخر، سنة 1977، بعنوان "القوة والاعتماد المتبادل "Power and Interdependence"والذي سيكون له أثر أساسي في التطورات التي ستعرفها النظرية المؤسساتية الليبرالية فيما بعد.

وبذلك ستعرف الرؤية الليبرالية في العلاقات الدولية، بعد نهاية الحرب الباردة، نسخة جديدة، سيكون محركها هذه المرة هو أندريو مورافسيك Andrew Moravcsik الذي يعتبر مجددا ومطورا للنظرية الليبرالية الكلاسيكية في مجال العلاقات الدولية، حيث أراد بناء نظرية ليبرالية نيو كلاسيكية تقطع مع التصورات الإيديولوجية من جهة، والفكر الطوباوي من جهة أخرى. وذلك من أجل صياغة نظرية قائمة على أسس العلوم الاجتماعية التجريبية. وقد أتت هذه الأفكار، في حقيقية الأمر، ردا على الانتقادات التي وجهت لليبرالية الدولية[19].

لقد انطلقت هذه النظرية الليبرالية النيوكلاسيكية من نقطة مركزية، تقوم على اعتبار الفاعل الأساسي في السياسات الدولية هم الأفراد وجماعات الأفراد الذين يتميزون بالعقلانية، وما الدولة إلا وكيل لهم أو مفوضة عنهم، لحماية مصالحهم وتنفيذ اختياراتهم وتفضيلاتهم المتعددة وغير المنسجمة، حيث تخضع الدولة لاختيارات (اقتصادية أو قيمية أو سياسية أيديولوجية) الأفراد أو المجموعات الأكثر تأثيرا. ومن هذا المنظور تعمل الدولة على تمثيل الأفراد على المستوى الدولي، مما يعني أن المحدد الأساسي للسياسات الخارجية للدول يتحدد انطلاقا

[19] Andrew MORAVCSIK, «Taking Préférences Scriously: Liberalism and International Relations Theory» International Organization, Vol. 5.1, No 4, (1997), p.513.

من الهويات الوطنية كالمعتقدات والقيم[20]، والوضعيات المادية والفكرية والاجتماعية المتعددة المكونة للمجتمع التي تحدد بدورها المصالح الوطنية. فهذه العناصر كلها تشكل ضغطا على صناعة القرار السياسي الخارجي، وتحدد طبيعة التفضيلات التي تتبناها السياسات الحكومية[21].

ويبدو هنا، أن مورافسيك يقر، ولو بشكل ضمني على الأقل، بالتأثير الذي يمكن أن تقوم به المكونات الدينية التي أصبح يتزايد تأثيرها داخل المجتمعات الغربية وغير الغربية، ويتنامى دورها في تحديد الهوية الجماعية في تشكيل السلوك الخارجي للدول، وفي صناعة خريطة العلاقات الدولية. وبالتالي يمكن أن يجد العامل الديني، ضمن الليبرالية النيوكلاسيكية، موضعا له، كأداة لتحليل وفهم السياسات الخارجية للدول، من خلال هذا التطور المفاهيمي والنظري لليبرالية الدولية الذي تبلور في تسعينيات القرن الماضي. فليس من المنطقي أو المعقول أن يتم إبعاد العامل الديني في صناعة السياسات الخارجية للدول وفق منظور يربط السياسة الخارجية للدولة بالأفراد وجماعات الأفراد من جهة، وبالهوية الثقافية الجماعية من جهة أخرى .

وتعتبر أفكار أندرو مورافسيك[22]، في هذا المضمار، حول ارتباط الأفراد والمجموعات -الأكثر تأثيرا في المجتمعات- بسلوك الدولة السياسي الخارجي، إقرارا ضمنيا بإمكانية استحضار البعد الديني في دراسة السياسات الخارجية. وذلك لأن الدولة ماهي إلا ممثل للهويات الوطنية الأقدر على فرض خياراتها وتفضيلاتها على الأجندة السياسية الخارجية. وبالفعل فقد عرف الغرب صعودا متناميا للأحزاب المسيحية واليمينية في العقود الأخيرة وحتى الأحزاب غير اليمينية أصبح يتوغل فيها المتدينون محاولين التأثير عليها من الداخل، فضلا عن الوجود المتزايد للمتدينين

---

[20] يعتبر الدين مكونا أساسيا للمعتقدات والثقافة والقيم والمجتمع، مما يجعل تصور مورافسيك لكيفية تشكل السلوك الخارجي للدولة إقرارا ضمنيا للدور الذي يمكن أن يلعبه الدين في العلاقات الدولية، لا سيما وأن الافراد أو المجموعات المتدينة يزداد تأثيرها داخل المجتمعات المعاصرة. وسنعود لهذه الفكرة لاحقا لمزيد من التحليل.

[21] Dario Battistella, Jérémie Cornut et Elie Baranets, op. cit., p. 193.

[22] Andrew Moravcsik, OP.CIT. , p 514.

داخل الجمعيات المدنية أو ما يمكن تسميته بالمجال السياسي غير الرسميinformel[23] ولذلك فالعديد من الأكاديميين الغربيين بدأوا يرصدون تمظهرات جديدة على مستوى الحقل السياسي، تتميز بتمفصل جديد لعلاقة الديني بالسياسة، نتيجة العودة غير المسبوقة للمكون الديني بالحقل الحزبي. فأحزاب اليمين ذات التوجهات المسيحية أصبحت تعمل على إيجاد مكانها بقوة في الدولة، وعلى المستوى الدولي كذلك، فقد عملت، على سبيل المثال، الأحزاب المسيحية الأوروبية سنة 2002 على تأسيس تكتل لها على مستوى الاتحاد الأوروبي، والذي سمي بالحركة السياسية المسيحية الأوروبية Le Mouvement politique chrétien en europe (ECPM) في دلالة واضحة على التأثير الذي بات يمارسه المكون الديني في النسق السياسي للمجتمعات الأوروبية.

فالدولة إذن هي الأداة السياسية الأساسية التي من خلالها يحاول الأفراد والمجموعات التأثير على العلاقات الدولية، مما يجعل استحضار العامل الديني، هنا، في فهم السياسات الخارجية أمرا محسوما. ولعل كل المجتمعات بدون استثناء، حتى التي عرفت سيرورات قوية نحو العلمنة، يساهم الدين في تشكيل هوياتها الوطنية بدرجات مختلفة، فالدين كان ولا يزال له تأثير ومكانة في صناعة القرار السياسي الداخلي والخارجي للدول سواء أكانت علمانية أو غير علمانية. ولنا في الولايات المتحدة الأمريكية خير مثال على ذلك، حيث تبرز، بشكل لا شك فيه، أهمية البعد الديني في تحديد السياسية الخارجية الأمريكية، ولا سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي شكلت فرصة سانحة لتيار المحافظين الجدد للتوغل في المؤسسات السياسية الأمريكية[24] وفرض أجندتهم الخارجية على الإدارة الخارجية الأمريكية. ويعبر، في هذا الصدد، توماس سكوت عن هذه الأهمية التي بات يضطلع

---

[23] وبهذا المعنى يقر عزمي بشارة في مشروعه حول الدين والعلمانية، أن التأثير الديني في المجال العمومي كان دائما حاضرا حتى وإن تم إخفاءه من طرف العلمانيين، الشيء الذي جعل اليمين الديني في الغرب يناور بخضوعه لقواعد اللعبة الديموقراطية، ووصوله بالتالي إلى نوع من التسوية لجعل الدين ينحصر في المجال الخاص، ولكنه في حقيقة الأمر، رغم هذه التسوية العلنية، ظل المكون الديني مؤثرا وفاعلا. واليوم أصبح المتدينون يخرجون عن هذه التسوية، ويفرضون إعادة النظر في السياسات العلمانية وفي إمكانية نشوء سياسات ما بعد علمانية post secular politics. انظر كتاب عزمي بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي، الجزء الثاني من المجلد الأول، الطبعة الأولى (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، 2015)، ص 761.

[24] Gary Dorrien, *Imperial Designs : New-conservatism and The New Pax American* (New York : Routledge, 2004), p 34.

بها الأفراد المتدينون والجماعات والمؤسسات الدينية داخل مجتمعاتهم والتي تنعكس على السياسات والعلاقات الدولية بـ"العودة العالمية للدين"[25].

وعلى سبيل الختم، يمكن القول إن النظرية الليبرالية، سواء في نشأتها أو في مختلف مراحل تطورها، كانت قريبة ومنسجمة مع الأسس التي يقوم عليها التصور الديني العام للعلاقات بين الشعوب والأمم، كما أن مختلف تياراتها ومقترباتها تعتبر إطارا نظريا مناسبا لإدراج العامل الديني في تحليل وتفسير وفهم العلاقات الدولية بعدما ظل هذا العامل، لأسباب عديدة، مسكوت عنه ومستبعد من الدراسات الأكاديمية في حقل العلاقات الدولية ردحا من الزمن، وهذا ما سنحاول دراسته بشكل أكبر من خلال تحليل الجذور والأسس الفكرية التي تنطلق منها النظرية الليبرالية.

ثانيا: موقع الدين في أسس ومنطلقات النظرية الليبرالية

تنطلق الليبرالية الدولية من الفلسفة الليبرالية بشكلها العام، فهي أحد فروعها وأحد أبعادها أو بشكل آخر يمكن القول إنها تعتبر تجسيدا للأسس النظرية التي تقوم عليها الفلسفة الليبرالية السياسية بشكل عام. فالنظرية الليبرالية الدولية، بهذا المعنى، ماهي إلا إسقاط لتصورات ومفاهيم الفلسفة الليبرالية على مستوى العلاقات الدولية.

لكننا في هذا المقام لن نقوم باستعراض الأسس النظرية التي تقوم عليها النظرية العامة الليبرالية[26]، ولكن سنقتصر فقط على النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية، من خلال تحليل أهم أسسها (أفكار كانط للسلام

[25] Scott M. Thomas, *The global Resurgence of religion and the transformation of international relations: The Struggle for the Soul of the Twenty-First Century* (New York: Palgrave Macmillan, 2005), p 26.

[26] وتجدر الإشارة هنا إلى الموقف الإيجابي لليبرالية، كفلسفة عامة، من الدين. فهي لا تعارض وجود التعبيرات الدينية داخل المجتمعات، بل تدافع عن حريتها في التواجد. وأقصى موقف يمكن لليبرالية اتخاذه اتجاه الدين هو أخذ مسافة متساوية من جميع المعتقدات والانتماءات. بل أننا يمكن أن نقول إن الليبرالية كفلسفة عامة تنزع نحو ربط القيم والأخلاق بالواقع، وتأمن بحرية وجود المقدس في التجربة الإيمانية للأفراد، ما يجعلها تتماهى مع اللاهوت المستنير الذي حاول عقلنة التصورات الدينية وإخراجها من

الدولي، النزعة التعاونية للإنسان في حالة الطبيعة عند جون لوك....) ثم نقوم بعد ذلك بإبراز المنطلقات والفرضيات التي تقوم عليها الليبرالية، بشتى نسخها ومقارباتها وذلك بالموازاة مع تحليل علاقاتها المحتملة مع التصورات الدينية للعلاقات الدولية.

أ: الدين في الأسس النظرية لليبرالية

إذا كنا قد سلمنا بأن الرؤية الليبرالية للعلاقات الدولية قد عرفت نشأتها بعد الحرب العالمية الأولى، والتي كان لها الفضل في تأسيس حقل العلاقات الدولية معرفيا وأكاديميا، فإن هذه الرؤية تجد جذورها و أسسها النظرية، بالأساس، في الأعمال الفلسفية والأعمال الفكرية لكل من إيمانويل كانط، الذي يشكل أهم مرجعية نظرية وفكرية لليبرالية الدولية بامتياز، حيث سنجد جذور جل الأفكار التي تقوم عليها النظرية الليبرالية متجسدة في مشروع السلام الدائم الكانطي، وفي بعض تصورات جون لوك وجيرمي بانثام وجون ستيوارت مل وريتشارد كوبدن وغيرهم. فقد أرسيت أسس الليبرالية، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، على يد هؤلاء الفلاسفة الليبراليين الذين أسسوا رؤيتهم للعلاقات الدولية على نقطتين أساسيتين:

- ضرورة وضع شروط ومعايير ومؤسسات مسبقة لإقامة نظام عالمي يقوم على التعاون والتبادل والسلام.

- جعل إمكانية القضاء على الحرب رهين بتفضيل الديموقراطية على الأرستوقراطية، والتجارة الحرة على الاكتفاء الذاتي.

وسنعرض فيما يلي، بالدرس والتحليل، لكل من مشروع السلام الدائم لكانط، ولدعوة لوك لحكومة عالمية وقواعد تنظم علاقة الدول، وذلك دائما في علاقة كل هذه الأسس النظرية، التي تقوم عليها الليبرالية، مع التصورات الدينية.

وصاية الكنيسة الكاثوليكية في القرون الوسطى. فجون لوك على سبيل المثال وهو الفيلسوف الأب المؤسس للنظرية الليبرالية كان مسيحيا بروتستانتيا.

- **كانط والسلام الدائم: السلام رهين بنشر الأنظمة الجمهورية[27] الديموقراطية:**

إن الأنظمة الديموقراطية، التي يتم اختيار حكامها (الذين هم أيضا صانعو السياسات الخارجية) من طرف الشعب وبإرادتهم، تعتبر صمام أمان ضد الحروب. فاتخاذ قرار الحرب ليس بالسهولة التي يمكن تصورها، نظرا لكون هذا الخيار لا يمكن البتة أن يكون خيارا شعبيا ديموقراطيا. وذلك باعتبار أن المتضرر الأول من النتائج الوخيمة للحروب هم الشعوب بالدرجة الأولى، لذلك ففي الدول الديموقراطية تعبر السياسة الخارجية عن مطالب المواطنين واختياراتهم. ولا يمكن أن يغامر الموجودون في مؤسسات السلطة السياسية بالإرادة الشعبية ليخالفوا أو يتجاهلوا هذه الاختيارات المجتمعية، وإلا تم رفضهم من الاستمرار في السلطة السياسية[28]. وفي مقابل ذلك في الأنظمة غير الجمهورية، يتمتع الحكام بحرية مطلقة في اتخاذ قرار الحرب. فهم غير مقيدين، لا بدساتير، ولا برأي عام يثنيهم عن اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية، فالحاكم المستبد، كما يقول كانط، يستطيع أن يقرر الحرب لأوهى الأسباب، كما لو كان يقرر رحلة للهو[29].

إن الدول الديموقراطية، حسب المنظور الكانطي، الخاضعة للدستور الجمهوري القائم على الحرية ومساواة الجميع أمام التشريع[30]، لا تحارب بعضها البعض، وترتبط فيما بينها بعلاقات تعاونية. وقد نص المشروع الكانطي، في هذا السياق، على ضرورة وجود "قانون الشعوب" بإرادة حرة ومشتركة بين كل الأمم.

وفي المضمار نفسه يضم النص الكانطي " مشروع السلام الدائم"-الذي انطلق من نظرية أخلاقية تنظم السياسة على المستوى الدولي، باعتبار ذلك واجبا لإحلال السلام ومحاربة الظلم وفوضوية العالم-مجموعة من التصورات

---

[27] النظام الجمهوري في المشروع الكانطي للسلام الدائم لا يعني النظام السياسي الرئاسي أو البرلماني بالمعنى المعاصر. بالمعنى الذي يجعل منه مقابلا للنظام الملكي مثلا، بل أن المقصود به هو النظام السياسي الذي يقوم على أساس تعاقدي، انطلاقا من وجود دستور مدني تم التوافق عليه من طرف الجميع. بحيث تكون السلطة السياسية مقيدة وليست مطلقة. وذلك عبر دستور يضمن الحرية والمساواة والكرامة، ويشكل ضمانة أساسية لكبح جماح العدوانية ونزعة الحروب لدى الحكام.

[28] Jean Frédéric Morin, *la politique étrangère : théorie, méthodes et références* (Paris : Armand colin, 2013), p.208.

[29] إيمانويل كانط، مشروع السلام الدائم، ترجمة د.عثمان أمين، الطبعة الأولى (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية،1952)، ص. 45.

[30] المصدر نفسه، ص.43.

التي سوف تستند عليها الليبرالية في العديد من أسسها وفرضياتها النظرية. فلقد دعا الفيلسوف الألماني، بالإضافة لما تم ذكره، إلى:

- ضرورة قيام "قانون للشعوب"[31] ينظم العلاقات فيما بين الدول، في إطار مؤسسة تعاونية واتحادية بين الدول الحرة. **حيث دعا كانط إلى " القانون العالمي" الذي يجعل البشر مواطنين عالميين ينتمون لمدينة إنسانية واحدة الشبيهة بفكرة "مدينة الله" للقديس أوغسطين، التي تقوم على فكرة العناية الإلهية لإحلال السلام وإنهاء الصراعات على المستوى الداخلي والخارجي.** حيث يصبح معه العالم مدينة واحدة تسودها معايير وأخلاق مشتركة، بغض النظر عن الانتماءات والأعراق والثقافة.

- إن وجود دساتير جمهورية، رغم كونها شرطا ضروريا، فهي لوحدها غير كافية لضمان السلام العالمي، بل يجب التوافق بين الشعوب على أخلاق كلية تنظم العلاقات بينها، وتمكنها من إقامة حلف يقوم على التوافق، لا على الإكراه والإذعان. لأن الدول والشعوب، حسب المادة النهائية الثانية من المشروع الكانطي، مستقلة ولها إرادتها الحرة التي لا يجب أن يشاركها فيها أحد.

- عدم جواز تدخل دولة بالقوة في الشؤون الداخلية أو في نظام حكم دولة أخرى. فالقوة العسكرية (الحرب) لا يجوز اللجوء إليها، حسب المادة الخامسة من مشروع السلام الدائم، إلا لإقرار الحق ما دامت السلطة الدولية التي تحسم النزاعات غير موجودة.

- علاقة الأخلاق (الحق) بالسياسة (المنفعة) علاقة وطيدة، وجب الجمع بينهما من أجل إحلال السلام. **فإذا كان كانط يقر بصعوبة الجمع بين نبل الأخلاق ونفعية السياسة من الناحية الواقعية، فهو يؤمن بدور الأخلاق في توجيه السياسة لما يخدم الصالح العام على المستوى الداخلي والسلام على المستوى الخارجي الأمر الذي يستبطن تصورا دينيا واضحا لطبيعة السياسة الدولية والسياسة بشكل عام وعلاقتها بالأخلاق والقيم في**

[31] المادة النهائية الثانية لتحقيق السلام من كتاب مشروع السلام الدائم لكانط.

المشروع الكانطي. فالسياسة، حسب كانط، تقول "كن مستبصرا كالثعابين" ولكن الأخلاق تضيف شرطا مقيدا "كن بسيطا كالحمائم"[32]. فكانط كان واعيا، في نظرته للسياسة وللعلاقات الدولية، بطبيعة الأفراد وطبيعة الدول الميالة للأنانية والعدوانية، وذلك من منطلق أن الفرد والدولة كلاهما يرفضان الخضوع للقانون، والدول بشكل أكثر وطأة تأبى الخضوع لقانون يفرض عليها من الخارج، بل إن الدول القوية لا تدع فرصة إلا وانتهزتها لزيادة قوتها بالاستيلاء على العالم وإخضاعه لسلطانها، ولكن وبالرغم من ذلك، ظل كانط يؤمن بضرورة بناء علاقات دولية قائمة على أخلاق ومعايير قبلية.

وبالإضافة إلى ما سبق، يخلص كانط في التذييل الأول من كتابه حول السلام الدائم، بعد جدال حول علاقة الأخلاق والسياسة، إلى أنه لا خلاف بين الأخلاق والسياسة من الجهة الموضوعية رغم النزعة الأنانية عند الإنسان التي لا تقوم على أحكام العقل. فبمقدورنا عن طريق المجاهدة أن نتغلب على هذه الطبيعة الماكرة التي تنزع إلى ارتكاب الآثام. **فالأخلاق يحرصها الله الوصي على الأخلاق Der Moral Grenzgott[33] والسياسة، وبهذا المعنى، يجب أن تنحني السياسة للحق، وبهذا فقط يمكن أن تتحقق العدالة والسلام.**

لقد آمن كانط بإمكانية تغيير الوضع الدولي المتسم بالفوضى والحروب، بل واعتبر هذا التغيير واجبا أخلاقيا لذاته، كما كان -وهو حال كل الليبراليين-متفائلا بانتصار العقل والسلام والعدالة، من خلال مشروعه الذي ضمنه موادا شكلت أرضية فلسفية ونظرية للرؤية الليبرالية في حقل العلاقات الدولية. لقد دعا كانط إلى إحلال السلام من خلال مستويين اثنين، المستوى الداخلي من جهة، والذي يؤكد على ضرورة تأسيس أنظمة جمهورية

[32] المصدر نفسه، ص 88.

[33] المصدر نفسه، ص 88.

ديموقراطية تضمن المساواة للأفراد، وإلى تبني خيار اتحاد عالمي للأمم وقانون للأمم، على المستوى الخارجي، يتم من خلالهما وعبرهما إنهاء الحروب[34] من جهة ثانية.

وفي هذا السياق أيضا، تجدر الإشارة إلى أن كانط كان مدركا للطبيعة الهمجية التي ما زالت تسم العلاقات بين الأمم، رغم تمدنها. وكان مدركا للواقع الدولي القريب من المفهوم الفوضوي كما يتمثله الواقعيون. إلا أنه، وحسب كانط دائما، لا يجوز لنا أن نستنتج من أن شيئا لم ينجح حتى اليوم، أنه لن ينجح أبدا، فالسلام حتى وإن لم يكن واقعا معاشا في عالم التجربة، فهو فضيلة واجبة ومشمولة بالعناية الإلهية، وأن فكرة وجودها شبيه بإيماننا بفكرة وجود الله.

- **جون لوك والطبيعة التعاونية للبشر:**

يعتمد الليبراليون الدوليون، من بين ما يعتمدون عليه، الفكر السياسي لجون لوك (مؤسس الفلسفة الليبرالية الفعلي) الذي يعتبر أن الإنسان، في حالة الطبيعة، لديه نزعة تعاونية حتى مع غياب السلطة السياسية والقوانين الوضعية. فهو قادر، أخلاقيا، على تنظيم علاقاته وتجنب الصراعات الدموية، على رغم إقراره بالطبيعة الفوضوية لحالة الطبيعة. وقد استطاع البشر، وفق المنظور اللوكي، أن ينظموا الحق في الملكية عبر العمل وخدمة الأشياء المشاعة التي وهبها الله للإنسان، ومن بينها ملكية الأراضي. فمن يقوم بزراعتها يحق له امتلاكها، وليس لأحد أن ينازعه في حق ملكيتها. **وقد أقام لوك هذا الطرح على فكرة القانون الطبيعي، السنة الطبيعية التي وضعها الله معيارا لأعمال البشر من أجل سلامتهم جميعا حسب تعبير لوك، الذي يهتدي إليه الإنسان بحثا عن مصالحه المشتركة**. لذلك فالحالة الطبيعية كان تسودها الحرية والمساواة والاستقرار، وذلك راجع لكون الإنسان، باعتباره كائنا عاقلا، مدرك لمصلحته التي تقتضي عدم إلحاق الضرر بأخيه الإنسان – على النقيض من

[34] من الملاحظ هنا التماهي الكبير مع التصور الكانطي وما دعا إليه ويلسون، في خطته التي ضمت أربعة عشرة اقتراحا لإنهاء الحرب العالمية الأولى وإحلال السلام والاستقرار. مما يوضح التأثير الكبير الذي مارسه كانط، في هذا المضمار، في ليبرالية ما بين الحربين العالميتين.

الأطروحة الهوبزية-فـ"العقل يعلم البشر جميعا، لو استشاروه، أنهم جميعا متساوون وأحرار، فينبغي ألا يوقع أحد منهم ضررا بحياة صاحبه أو صحته أو حريته أو ممتلكاته"[35]. وهي فكرة شبيهة إلى حد ما بالنظرة القرآنية للطبيعة الإنسانية التي رغم ميلها إلى الصراع وسفك الدماء فهي قادرة على العمارة وبناء الحضارة والتعاون لقوله تعالى: (وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل فى الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون)[36].

إن هذه الطبيعة الخيرة والعقلانية للإنسان هي التي سوف تلهم الرؤية الليبرالية للعلاقات الدولية في كل نسخها ومقارباتها سواء ليبراليو ما بين الحربين أو ليبراليو ما بعد الحرب الباردة وخاصة أفكار أندرو موغافسيك، بل وكانت أيضا ملهمة حتى للمدرسة الإنجليزية التي آمنت بإمكانية التعاون الدولي ووجود المجتمع الدولي برغم إيمانها بفوضوية الساحة الدولية.

وما يمكن أن نلاحظه هنا، في فكر جون لوك وفي لغة خطابه الفلسفي، تأثره باللغة والخطاب المسيحيين، فهو كثير الحديث عن الله والإيمان الديني واستعمال مفردات ومفاهيم المسيحية. وما الدين المدني الذي ينظر له لوك، في هذا الإطار، إلا نوع من الجدال مع المتعصبين الدينيين اللذين يقتلون باسم الدين ويحيدون عن حقيقة المسيحية، يؤكد على ذلك جون لوك بقوله: "أقول لهم إذا كانوا يفعلون كل ذلك من أجل أن يكونوا مسيحيين لماذا يمارسون الدعارة والاختلاس و إيذاء الآخرين وكل أنواع الشرور على حد قول الرسول بولس... فهذه الأمور وما شابهها مناقضة تماما لمجد الله ولطهارة الكنيسة وإخلاص النفوس"[37].

كما كان جون لوك في جل أعماله الفلسفية يمارس أيضا شكلا من أشكال عقلنة المفاهيم الدينية، وحماية الحريات الدينية، بالإضافة إلى التفكير في مفهوم التسامح الديني من منطلق فلسفي وعقلاني. فلقد كانت المسألة

---

[35] جون لوك، رسالة في التسامح، ترجمة ماجد فخري (بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع ،1959)، ص 140.

[36] سورة البقرة، الآية 30.

[37] المصدر نفسه، ص 22.

الدينية تحتل مكانة كبيرة في الانشغالات الفلسفية والفكرية لجون لوك، وهذه مسألة منطقية إذا ما علمنا أن لوك كان متدينا بروتستانتيا في عقيدته وحياته الشخصية. فلقد حاول لوك أن يواجه تلك الصورة الظلامية لحضور الدين على المستوى السياسي الداخلي والخارجي في تلك الحقبة، عن طريق عقلنة الدين المسيحي ومواجهة اللاهوت الكاثوليكي المتحجر. وذلك لأن المناخ العام آنذاك كان يسير باتجاه إبعاد الدين عن العلاقات الدولية (النظام الوستفالي) وعن بنية التفكير والعقل بشكل عام. ولهذا نجد مترجم كتاب "في الحكم المدني" يقول: "كان لجامعة أكسفورد، والنزعات الفكرية والسياسية التي كانت تتصارع فيها، أكبر الأثر في تحوُّل جون لوك، شيئاً فشيئاً، عن النزعة الدِّينية المتزمتة التي درج عليها منذ حداثته في سومرست وفي وستمنستر، وجنوحه إلى الأخذ بالتساهل الدِّيني كشرط لازم لاكتناه الحقيقة"[38].

فجون لوك لم يطالب بتحويل الدين إلى المجال الخاص، بل أكد حق الخيار الديني الفردي عمليا، كما أكد التسامح الديني، لكنه لم يتخل عن دور الكنيسة في الدولة، ودور المسيحية في المجتمع بشكل عام[39]، الشيء الذي يبين أن أحد أكبر منظري الفلسفة الليبرالية في العصر الحديث كانت المرجعية الدينية أحد أهم العناصر التي ساهمت في تبلور فلسفته. مما يعني أيضا أنه، بشكل من الأشكال، يمكن الحديث عن وجود نوع من الترابط بين الفكر الديني المستنير (التوجه البروتستانتي في الغرب) والفلسفة الليبرالية الحديثة.

ب: الدين في منطلقات الليبرالية

إن أهم ما يميز النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية هو رؤيتها التفاؤلية[40] والتقدمية لمستقبل النظام العالمي. حيث يؤمن الليبراليون بالمسار التقدمي الخطي نحو العقلانية، بفضل قوة العقل البشري وبقابلية الأحوال

---

[38] المصدر نفسه، ص 14.

[39] عزمي بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي، الجزء الثاني من المجلد الأول، الطبعة الأولى (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، 2015)، ص 761.

[40] هذه التفاؤلية يعتبرها نقاد الاتجاه الليبرالي غارقة في الطوباوية. فلا الطبيعة البشرية العدوانية (الواقعية الكلاسيكية) ولا فوضوية النظام الدولي (الواقعية الجديدة) تسمح بإحلال سلام عالمي دائم، بل الحرب هي السمة المميزة واللصيقة بالعلاقات بين الدول. وما

البشرية للرقي[41]. كما **تتفرد هذه النظرية ببعدها المعياري والأخلاقي، حيث لا تقتصر على تفسير ما هو كائن، بل تقدم بديلا لما يجب أن يكون، وهي تتقاطع هنا بشكل كبير مع الرؤية الكونية للأديان بصفة عامة، وبشكل خاص مع التراث اللاهوتي المسيحي منذ قيام الإمبراطورية الرومانية في القرن الأول الميلادي**. فالكثير من الفلاسفة والمفكرين الأوربيين، كيورغن هابرماس وجيمس ديفيس، يعتقدون أن بناء الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، كان نتيجة للتصور الديني المسيحي للعلاقة بين الدول والقائم على ثقافة التضامن والحوار وبناء السلام[42]، بمعنى آخر أن التصور الديني المسيحي والليبرالي يتقاطعان في مسألة تصور العالم والعلاقات التي يجب أن تربط بين الدول، وبهذا المعنى كذلك فالمعتقدات المسيحية ساهمت بدون أدنى شك في تكوين الفكر السياسي الليبرالي الدولي وبالتالي في مختلف الممارسات والعمليات السياسية الدولية[43]. فمنذ نشأتها بعيد الحرب العالمية الأولى والليبرالية الدولية ترنو إلى تحقيق مقاصد إنسانية عليا، من قبيل السلام والأمن والتنمية والعدالة، والليبراليون بهذا المعنى، إذن، يسعون إلى التغيير نحو ما هو أفضل للإنسانية جمعاء، من خلال التعاون والتنسيق بين الدول، عبر المؤسسات الدولية وبواسطة قواعد قانونية دولية متفق عليها، وبناء مجتمع دولي يؤمن بالقيم والمبادئ الليبرالية فهم يشتركون ويتقاسمون مساحة كبيرة من المنطلقات التي تقوم عليها نظرة الأديان لما يجب أن تكون عليه العلاقات بين الدول والأمم. وسنعرض فيما يلي بشكل مختصر لأهم هذه المنطلقات التي تتداخل كثيرا مع النظرة الدينية العامة للعالم وللعلاقات التي يجب أن تسود بين الشعوب والأمم، وتقوم هذه النظرية على المنطلقات التالية:

يبدو سلاما هو في حقيقة الأمر حربا كامنة كما يقر بذلك توماس هوبز. لكنه وفي المقابل يؤكد الليبراليون، ومنهم جون راولز، أن هذه الطوباوية التي يصف بها الواقعيون فكرتهم، هي الواقع الذي يجب أن تصنعه الدول الديموقراطية المحترمة، عبر تعزيز المؤسسات الدولية وتحرير العلاقات التجارية بينها.

[41] سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد الصفار، الطبعة الأولى (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص95.

[42] Brigitte VASSORT-ROUSSET, « Religion, identité et politique internationale », **Les Champs de Mars** (2015/1) N° 26, P. 39.

[43] James W. Davis, *Terms of inquiry : On the theory and practice of political science*, (Baltimore :, Johns Hopkins University Press, 2005).

- ربط السياسة الداخلية بالسياسة الخارجية، وإعطاء أهمية للنظام السياسي الداخلي في فهم السياسات الخارجية للدول. ولذلك فالأنظمة السياسية ذات الشرعية التمثيلية تميل إلى السلام وتنفر من السلوك العدواني، مما يجعل الحرب، وفقا لهذا المنظور، صنيعة لحكم الفرد والأقليات. فالسلام هو المبتغى وهو الأصل الذي يجب أن تكون عليه العلاقات بين الدول، وتشترك النظرة الإسلامية مع هذا المنطلق بشكل قوي لقوله تعالى: (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم)[44].

- النظر للسياسة الخارجية من الداخل، عكس تصور الواقعية الجديدة الذي ينظر إلى سلوك الدولة من الخارج (البنية الفوضوية للعالم). لذلك ف"إضفاء الطابع السلمي على العلاقات الخارجية بين الدول الليبرالية هو النتيجة المباشرة لنظمها السياسية الشرعية المشتركة التي تقوم على المبادئ والمؤسسات الديموقراطية"[45]. بهذا المعنى، فالنظام الليبرالي في الحكم يستمد شرعيته من الشعب الذي يتمتع بالمساواة والحرية، وهذه الحرية في اختيار من يمثله في السلطة، والحرية، كما يقول Michael W. Doyle، تولد السلام[46] في إشارة إلى قوة النظام الليبرالي، القائم على الحرية أساسا، في صناعة السلام الأبدي بالمعنى الكانطي الذي تحدثنا عنه سابقا. بالإضافة إلى ذلك فالحكام، في الأنظمة الديموقراطية التمثيلية، يمارسون السلطة السياسية المقيدة بمجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، كالدستور والقوانين والرأي العام المحلي والمجتمع المدني. لذا فهم خاضعون لقيود تكبح أي رغبة عدوانية في الحرب، فهذه الأخيرة محرمة وممنوعة إلا في حالة الدفاع عن النفس أو في التدخل لحماية حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية. ويجادل أصحاب نظرية السلام الديموقراطي، لتعزيز أطروحتهم، في كون انتشار الأنظمة الليبرالية الديموقراطية في العالم منذ أواخر القرن العشرين قد أدى إلى نهاية الحروب الكبرى.

---

[44] سورة الأنفال، الآية 62.

[45] المصدر نفسه، ص 97.

[46] Michael W. Doyle, «Liberalism and World Politics» The American Political Science Review, Vol. 80, No. 4 (Dec. 1986), p.2, Accessed 14/11/2021, <http://www.jstor.org/stable/1960861>.

إن الليبراليين ينطلقون في تصورهم للعالم وللعلاقات بين الأمم من رؤية تتماهى إلى حد كبير مع المثالية الدينية، القائمة على فكرة العالمية وضرورة وجود أخلاق كونية مستمدة من المتعالي، لمواجهة شرور النفس وخطاياها بحثا عن "الخلاص". فمنذ الزواج الذي حصل بين الكنيسة والإمبراطورية الرومانية نزع لاهوتيون ومفكرون مسيحيون إلى طرح فكرة المجتمع العالمي القائم على السلام، والوحدة الروحية كأساس لنوع من المواطنة العالمية، "فلقد انتشرت هذه الفكرة بقوة حينما أصبحت الإمبراطورية والمسيحية مرادفتين لرؤية مجتمع روحي"[47].

إن هذه الأفكار والمنطلقات التي تقوم عليها نظرية السلام الديموقراطي تتقاطع بشكل كبير مع التصورات العامة التي تقوم عليها النظرة القرآنية للسلام العالمي على سبيل المثال، فالحرب أو القتال، خارج دائرة الدفاع عن النفس، هو نوع من الاعتداء على الآخر. وبهذا المعنى يبقي الإسلام على خيار الحرب كخيار أخير للدفاع عن النفس، وذلك بمقتضى قوله تعالى: (وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ)[48]. فالأصل إذن في العلاقات الدولية، من المنظور الديني الإسلامي، هو السلام والعدل بين الشعوب والأمم. حيث يعتبر القتال استثناء يرتبط بالاعتداء لقوله تعالى: (لَّا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)[49].

- **المؤسسات الدولية والفوضى المقيدة:**

إن وجود هذا العدد الكبير من المؤسسات الدولية في مجالات متعددة، تهم الأمن والتجارة والمال والصحة والعدالة الدولية وحقوق الإنسان، كان نتيجة لتأثير الفكر الليبرالي على الساحة الدولية. فقد أكد الليبراليون على أهمية المؤسسات والقانون الدولي في تنظيم ومراقبة الساحة الدولية بشكل جماعي وتعاون والعمل، بالتالي، على تقييد

---

[47] دايفد باوتشر، النظريات السياسية في العلاقات الدولية: من ثيوسيديدس حتى الوقت الحاضر، ترجمة رائد القانون، مراجعة هيثم الناهي، الطبعة الأولى (لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 231.

[48] سورة البقرة: آية 190.

[49] سورة الممتحنة: الآية 8.

الفوضى الدولية والحد منها. وبجانب الدول يؤمن الليبراليون بالدور الذي يلعبه المجتمع المدني العالمي، والمؤسسات الدولية المستقلة عن الدول، في المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار. **وفي هذا الإطار تعمل العديد من المؤسسات الدولية ذات الخلفية الدينية، والتي تتقاطع مع تصورات الليبرالية، في تعزيز التضامن الدولي والحد من الفوضى الدولية الناتجة عن التعدد الثقافي والديني والعرقي، ولا سيما في قضايا الأصولية والتطرف الدينيين، عبر الحوار بين الأديان ومناهضة أفكار الإرهاب الدولي ذو الخلفية الدينية المتطرفة.**

لقد باتت المؤسسات الدولية، في رأي الليبراليين، اليوم أكثر من أي وقت مضى، ونحن نعيش العشرية الثالثة من القرن الواحد والعشرين، ذات أهمية كبرى في ظل تعقد الإشكالات والمعضلات الدولية التي شملت مجالات متعددة (الأمن الجماعي، الأمن الصحي العالمي، الاحتباس الحراري، قضايا البيئة، التنمية المستدامة، الأصولية الدينية العابرة للحدود...). الأمر الذي يستدعي استحضار القيم الكونية المشتركة، بما فيها القيم الدينية المعتدلة، واعتماد ذكاء استراتيجيا للعمل الدولي المشترك من طرف كل الفاعلين الدوليين (دول، منظمات حكومية، منظمات غير حكومية، المجتمع المدني العالمي، الأفراد....)، وذلك من أجل ترسيخ التعاون الدولي وتعزيز الحكامة الدولية وإعادة بناء المؤسسات بالشكل الذي يتجاوز الاختلالات والإخفاقات المرصودة في هذا الشأن.

خاتمة:

لم يكن من السهل، في حقيقة الأمر، أن نؤكد ذلك الترابط، الذي أبرزناه في هذه المقالة، بين العامل الديني والنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية بشكل جلي وقاطع. لكننا، كما سبقنا وأشرنا إلى ذلك، يمكننا أن نستدل على هذه العلاقة، التي قلنا إنها ضمنية وواردة في الأسس والمنطلقات النظرية التي ترتكز عليها الرؤية الليبرالية، من خلال مجموعة من الخلاصات التي يمكن تحديدها فيما سيلي ذكره:

- تتقاطع منطلقات كانط في بناء مشروعه الدائم للسلام، باعتباره أحد أهم الأسس الفكرية التي تقوم عليها الليبرالية الدولية اليوم، مع المرجعية الدينية بشكل عام، ومن المسيحية بشكل خاص، رؤيتها للعالم ولما يجب أن تكون علية العلاقات بين الدول والأمم.

- لقد لاحظنا إمكانية استحضار العامل الديني، في صنع السياسات الخارجية، ضمن التصورات التي أرسى عليها أندرو موغافسيك نظريته في فهم السياسة الدولية، حيث اعتبر سلوك الدولة الخارجي تعبيرا وتجسيدا للمكونات المجتمعية المؤثرة في المجتمع، ولا سيما وإن استحضرنا التأثير والمكانة التي أصبح يحتلها المكون الديني في المجتمعات المعاصرة التي تلعب دورا كبيرا في تشكيل الأنظمة السياسية والاجتماعية سواء في الدول الغربية أو غير الغربية. مما يجعلنا نضع العامل الديني كأحد العناصر التحليلية للسياسات الخارجية من داخل الإطار النظري لليبرالية الدولية من منظور موغافسيك. فما دام هذا الأخير يربط السياسات الخارجية بالتكوين السياسي والثقافي للمجتمع الداخلي بسلوك الدولة الخارجي فمن غير المنطقي منهجيا استبعاد أحد المكونات الأساسية للمجتمع (الدين) في التحليل والفهم والتفسير.

إنه وبالرغم من النزعة العلمانية التي جعلها البعض أحد لازمات الفكر الليبرالي، إلا أن التصور الليبرالي للسياسات الدولية وللنظام العالمي تتقاطع بشكل كبير مع تصور الأديان الكبرى للعلاقات الدولية. كما أن العديد من الفلاسفة الليبراليين اليوم يجادلون في ضرورة عودة المكون الديني للحياة السياسية سواء الداخلية أو الخارجية،

فلم يعد العامل الديني، في حقل العلاقات الدولية بالتالي، على الأقل من داخل الليبرالية الدولية، مسكوتا عنه وغير مفكر فيه.

لائحة المصادروالمراجع باللغة العربية

I. الكتب

- باوتشر، دايفد. *النظريات السياسية في العلاقات الدولية: من ثيوسيديدس حتى الوقت الحاضر*. ترجمة رائد القانون، مراجعة هيثم الناهي، الطبعة الأولى. لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

- بشارة، عزمي. *الدين والعلمانية في سياق تاريخي*. الجزء الثاني من المجلد الأول، الطبعة الأولى. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، 2015.

- بورتشيل، سكوت وآخرون. *نظريات العلاقات الدولية*. ترجمة محمد الصفار، الطبعة الأولى. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

- لوك، جون. *رسالة في التسامح*. ترجمة ماجد فخري. بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع،1959.

- كانط، إيمانويل. *مشروع السلام الدائم*. ترجمة د.عثمان أمين، الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1952.

لائحة المصادروالمراجع باللغات الأجنبية

I. OUVRAGES

-Charîllon Frédéric Charîllon Frédéric. *Politique étrangère : nouveaux regards.* Paris : Presses de Sciences Po, 2002.

- Davis W., James. *Terms of inquiry : On the theory and practice of political science* .Baltimore : Johns Hopkins University Press, 2005.

-Dario Battistella, Dario Battistella, Jérémie Cornut et Elie Baranets. *Théories des relations internationales*, 6 ème édition. Paris : presses de sciences Po, 2019.

- Dorrien, Gary. *Imperial Designs : New-conservatism and The New Pax American*. New York : Routledge, 2004.

-Scott M.,Thomas. *The global Resurgence of Religion and the Transformation of International Relations : The Struggle for the Soul of the Twenty-First Century*. Londres : Palgrave Macmillan, 2005.

- Roche Jean-Jacques. *Théorie des relations internationales*. Paris : Éditions Montchrestien, 2001.

- Waltz Kenneth N. *theory of international politics*. California: Addison-Wesley publishing company, 1979.

II. ARTICLES

- Doyle, Michael. «Liberalism and World Politics» **The American Political Science Review**, Vol. 80, No. 4 (Dec. 1986).

- Habermas, Jürgen. « Religion in the public Sphere » **European journal of PHilosophy**, 14 March (2006).

- Moravcsik, Andrew. «Taking Préférences Scriously: Liberalism and International Relations Thcory» **International Organization**, Vol. 5.1, No 4 (1997).

- VASSORT-ROUSSET, Brigitte. « Religion, identité et politique internationale » **Les Champs de Mars** (2015/1) N° 26.